

## الشرعية السياسية

### مفهوم الشرعية:

نظر ماكس فيبر إلى الشرعية بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، وهذا من خلال عدة طرق مثل التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني، أو بسبب انتهاجه لسلوكات تعد قانونية ودستورية مقبولة. ويكون الحاكم شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. والمواطنون لا يصفون الشرعية على نظام الحكم إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء كانت دينية أم دنيوية، عاطفية أو عقلانية.

وينشأ عن هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار العلاقة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضاً إلى استقرار المجتمع بالكامل ما دام مفهوم الشرعية كما قدمه ماكس فيبر يرجع إلى واقع الرضى الفعلي وليس إلى الإكراه.

ويذهب موريس ديفرجيه إلى القول إن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها. وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ إن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات، يختلف معناها ومضمونها باختلاف البلدان والأزمان. إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يصوغه ديفرجيه، يكمن في تضمينه الموافقة العامة أو القبول العام الاختياري والعميق، وليس ذلك القبول الذي يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية، هي الضغط والإكراه. والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية.

أما مايكل هيدسون فيرى أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطات وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمتطلباتها أمور محقة ومقنعة. وقد ركز باحثون آخرون على عناصر أخرى. فالشرعية في تعريف بعضهم هي حالة أخلاقية تخدم الظرف الراهن. فضلاً عن ذلك، فإن الشرعية حالة دفاعية، فعند محاولة صاحب سلطة أن يعطي لوجوده وحكمه صفة شرعية، فهو يحاول إزالة الشكوك مهما كانت مرتبطة في جوهر وجوده. وقد تكون هذه الشكوك شكوكاً داخلية أو خارجية. إن المشكلة الرئيسية تكمن في أن هناك مطلباً ملجأً لاستبعاد هذه الشكوك. أما سيمور مارتن ليدست أن الشرعية تكمن في فاعلية وقدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة لذلك المجتمع والأقدر لتحقيق المنجزات الإقتصادية والتنموية. وإذا ما اتفق المرء مع تعريف ليدست للشرعية، فلا بد من أن يتفق على أن هذا التعريف ينطبق على كل نظام سياسي تقريباً، وينطبق أيضاً على أي فرد أو مجموعة تحاول قلب نظام الحكم القائم أو تغييره بحجة أن هذا النظام لا يشبع احتياجاتها. ولا يختلف دونالد غرين عن ذلك عندما يعرّف الشرعية بوصفها (تشير إلى مواقف المواطنين تجاه كل من أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، فحين تكون الشرعية عالية، يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، وحيث تكون الشرعية واطئة يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة خاطئة فيما تعمله.

إن الشرعية صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين: الأول جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور. والثاني جانب موضوعي، يتمثل بمدى إيمان أفراد المجتمع بهذه السلطة، فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم من دون استعمال وسائل القمع والإكراه، ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر ملاءمة لقواعد الإكراه أو الإلزام المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية الحكم.

### مصادر الشرعية:

تاريخياً، هناك اختلاف في المصادر التي يستمد منها الحكام شرعيتهم وسلطتهم، ويلتمسون فيها تبريراً لقوتهم، فقد تكون قانون الطبيعة أو أوامر إلهية أو أفكاراً مثالية، أو عادات قديمة، أو طفوساً أو رموزاً من التقاليد، أو حادثة عظيمة في الماضي. إن الشرعية تكمن في المصدر، والمصدر يعدّ شرعياً، وتغير المصدر المقبول للشرعية في نظر أفراد المجتمع يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة، دينية، واجتماعية، واقتصادية، وقيمية، وفلسفية، فثقافة كل قطر أو مجتمع، أو التباين في ذلك بالنسبة إلى المجتمعات، يحتم تبعاً التباين في أسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لوظائفها. إذأ، فإن الثقافة السياسية – الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة وأساس لمصدر شرعيتها.

ميزماكس فيبر بين ثلاثة نماذج للسلطة، تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها. هي: التراث والتقاليد، والزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية.

### أولاً: السلطة التقليدية:

تستمد شرعيتها في المجتمعات التقليدية على أساس مميز من الاعتقاد في مبلغ قوة وقدسية العادات والأعراف السائدة ويرتبط هذا النمط من السلطة غالباً بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضاً أوروبا في العصور الوسطى، فالمعتقدات التي وجدت منذ زمن طويل، وشكلت قواعد سائدة هي التي تضيء الشرعية على الحكام التقليديين وتؤكد هيمنتهم وتميز مكانتهم، ويكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء. كما تحدد أيضاً حقوق وحريات كل من الحكام والمحكومين، وتقرن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية. ويعتمد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وغالباً ما تعبر هذه الأوامر عن الرغبات الشخصية للقائد أو الزعيم. ولذلك تتسم بالطابع التحكيمي، وإن كان ذلك في حدود التقاليد والعادات المقبولة، أما ولاء الأفراد وطاعتهم، فيرجع إلى احترامهم للمكانة التقليدية، أي قبولهم وقناعتهم بشرعية أولئك الذين يمارسون السلطة التقليدية.

ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية هي:

✓ **النمط الأبوي:** ويسود في المجتمعات التقليدية البدائية، حيث يصير أساس ومصدر تعامل صاحب السلطة مع أعضاء المجتمع هو المنطق الأبوي في التعامل مع الأبناء، أي السلطة المطلقة، وحق الأمر والنهي، والتوجيه من جانب الأب، والطاعة العمياء والالتزام، من دون مناقشة، من جانب الأبناء. وتكون العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

✓ **النمط الرعائي القبلي العشائري:** ويغلف علاقة القائد أو الزعيم بأفراد المجتمع - في هذا النمط - طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها. وتنساب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين والخاضعين للقائد الذي يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين، وذلك لاحتكاره وإدارته الثروة في المجتمع.

✓ **النمط الإقطاعي:** وهو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا.

### ثانياً: السلطة الملهمة (الكاريزما):

لاحظ ماكس فيبر أن الكاريزما مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية. وتقوم هذه السلطة على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية، وترتبط بزعيم ملهم، ويقرن وجوده أحياناً. ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين، سواء من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية، وفي هذا النمط يصير أساس شرعية السلطة هو اعتقاد الجماهير وإيمانها بالقائد، وإيمانه بنفسه، بما يتصف به من خصال وسمات فريدة. ومن هنا ترتبط السلطة ارتباطاً وثيقاً بشخص القائد الذي لا يتقيد بأي قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة، ويعتمد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه. وعليه تصبح شرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بالإنجازات والأعمال الباهرة للزعيم، وإلا فإن إخفاقه يؤدي إلى زعزعة ثقة المجتمع به وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي.

### ثالثاً: السلطة العقلانية - القانونية:

تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية غير شخصية، أي أن هناك اعتقاداً رسمياً في تفوق بناء معين في المعايير القانونية، أي أن محتوى هذه القواعد. كما أن مصدر هذه السلطة أيضاً هو إعطاء القابضين عليها الحق في إصدار الأوامر، بهدف اتباعها والمحافظة عليها. فطاعة أفراد المجتمع هنا تقوم على إيمانهم بأن هناك بعض الإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معاً. فالسلطة والنظام السياسي في هذا النمط من السلطة يستمدان شرعيتهم من القواعد الدستورية والقانونية، ومصدر السلطات قائم أساساً في طبيعة النظام الشرعي ذاته، وتجسد هنا البيروقراطية السلطة الشرعية العقلانية والقانونية.

طور **ديفيد إستون** لاحقاً نماذج ماكس فيبر الثلاثة وأعاد تركيبها فحدد ثلاثية أخرى، كمصادر للشرعية، تقوم على الزعامة الشخصية، والأيديولوجيا، والشرعية البنوية، وتصنيف ديفيد إستون بسبب طابعه الوظيفي، لفكرة الكاريزما تطورت بعض الشيء لديه لكي يدخلها في عملية بناء الشرعية، فليس بالضرورة تمتع الزعيم الملهم بوضع استثنائي، فهذا المصدر للشرعية يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحكم أيّاً كان إلهام ذلك القائد أو الحاكم. وي طرح ديفيد إستون الأيديولوجيا كمكوّن أو مصدر آخر للشرعية. وهي

تتراوح لديه بين مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تظهر من سياسات النظام القائم، ومن المنظومة المؤلفة من أفكار وشعارات يدعي النظام أنه أداها، ويعتبر الأيديولوجيا مصدراً مستقلاً، مثله مثل المصادر الثلاثة (التقاليد، الكاريزما، العقلانية القانونية) فالنظام السياسي، قد يستمد شرعيته من أيديولوجية واحدة (دينية، قومية، وطنية، اجتماعية، ثورية اشتراكية) يتوجه بها إلى قطاعات أو طبقات مهمة في المجتمع، بل إن النخب السياسية البديلة، أو قوى المعارضة خارج السلطة، في كثير من مجتمعات العالم الثالث، قد تطرح وتروج لايديولوجية معينة، تشكل في شرعية النظام القائم من ناحية، وتعد بفعالية أكبر وأوسع من ناحية ثانية.

أما المكوّن البنيوي، فيرى به ديفيد إيستون المؤسسة، فإذا ما تحولت المؤسسات من بني بدائية إلى بني معقدة مستقلة بعض الشيء، متماسكة في بنائها الداخلي، وقادرة على التأقلم مع التطورات المجتمعية الكبيرة، عندها تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في تحويل الثقافة السياسية نحو تلك القاعدة الضرورية لأية شرعية دستورية أو بنيوية – مؤسسية.

كما قدم مايكل هيدسون بعد ديفيد إيستون ثلاث قواعد ممكنة لبناء الشرعية، وهي تشكل في الوقت نفسه ثلاثة مصادر شرعية هي: ✓ القاعد الشخصية: ويشير هيدسون إلى العنصر الشخصي في الشرعية كمكوّن أساسي في السلطات القبلية التقليدية، وفي السياسة المعاصرة، من دون أن يرى مستقبلاً لهذه الشرعية في مجتمع أكثر تطوراً ونمواً (هذه القاعدة شائعة في الأنظمة السياسية العربية الملكية والجمهورية).

✓ القاعدة الأيديولوجية: تتلخص في مجموعة من المثل والأهداف التي تساعد النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر، واستشراف المستقبل، ملمحاً إلى أن الاستعمال الكثيف للأيديولوجيا، قد يخفي في الواقع هشاشة الشرعية المؤسسية في الدولة.

✓ القاعدة البنيوية: أي تلك التي تنبع من المؤسسات، وبقدر ما يكون الحكم متأسساً، يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم (وفي الوطن العربي، نظراً إلى هشاشة القاعدة المؤسسية الشرعية، يقع اللجوء بكثافة إلى بناء الزعامات الفردية وبخاصة اللعب بالرموز الأيديولوجية).

قد يضيف البعض مثل مارتن ليدست، الفاعلية، كمصدر مهم للسلطة، وإن كان للفاعلية التي يتمتع بها نظام سياسي ما دور مهم في بناء شرعيته. حيث يرى ليدست أن استقرار السلطة – كنظام – وديمومتها ورسوخها، ولتجنب تقويض شرعيتها، لا بد من وجود عنصر آخر يصون السلطة ويضمن الاستقرار لها، وهو عنصر الفاعلية، كمصدر للشرعية، أي أن الفاعلية عنصر مهم في كيان السلطة، وذلك لتحويل القوة من الكم إلى النوع، ولتحويل القوة إلى حق، والتبعية والطاعة إلى واجب. فغياب الفاعلية، تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة، وبحضورها تتوجب الطاعة للسلطة بالواجب والقناعة والقبول. ففي هذا التحول من الكم إلى الكيف، تؤدي الفاعلية دورها الحاسم في رسوخ معتقدات شرعية السلطة السياسية، ذلك لأن قوة أو ضعف المعتقدات الشرعية تعمل على استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي. فالفاعلية تدخل كعنصر حاسم، إما لتكيف الوعي والمعتقدات مع المؤسسات السياسية للنظام السياسي القائم، أو لتغيير هذه المؤسسات طبقاً لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية، من دون تعرض النظام السياسي وسلطته إلى تقويض أو إلى فشل في فرض الهيمنة باستمرار على المجتمع. لهذا ذكر ليدست أن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر إذا انهارت الفاعلية لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، وأنه لمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات، لا بد من معرفة نسبة شرعيتها، ومدى علاقتها بالفاعلية. لذلك، لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعياً بغياب الفاعلية. فهذه الأخيرة هي المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة السياسية.

ويمكن أن تصنف مصادر الشرعية بحسب النظريات الباحثة في أصل السلطة، وهي نوعان من النظريات:

- النظريات الثيوقراطية (الدينية / الحق الإلهي).

- النظريات الديمقراطية.

إن الخاصية المشتركة لهذه النظريات تكمن في أن سلطة الأمر في المجتمع السياسي ترجع في مصدرها إلى الإله، ونتيجة لهذه الطبيعة الإلهية، فإن السلطة تخول صاحبها، ليس مجرد القوة العادية، ولكن تخوله حقاً في الأمر يقابله واجب الطاعة عند الخاضعين لهذه السلطة، لكن إذا كانت السلطة ذات مصدر إلهي، أو بعبارة أخرى، إذا كانت السلطة تأتي من الله، فكيف يمكن تحديد صاحب الحق في مباشرتها؟ لقد تولى الإجابة عن هذا السؤال نوعان من النظريات الثيوقراطية: نظرية الحق الإلهي المباشر، ونظرية الحق الإلهي غير المباشر. فنظرية الحق الإلهي المباشر تدعي أن الحاكم أو صاحب السلطة يستمد سلطته في الحكم من الله مباشرة، من دون تدخل أي إرادة أخرى، ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الإلهي المباشر، وبناء عليه، فإن سلطة الحكام تكون شرعية، لأن الله هو

الذي اختارهم لممارسة السلطة، وهذا الاختيار أسبغ الشرعية على السلطة التي يمارسها الحكام، أي على النظام السياسي الذي يقيمونه. أما نظرية الحق الإلهي غير المباشر فهي تقوم على أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة أو في طريقة ممارستها، وأنه لذلك لا يختار الحاكم نفسه، وإنما يوجه الحوادث بشكل معين يساعد المجتمع على اختيار الحاكم. فشرعية الحكام تأتي من اختيار المحكومين لهم.

وعليه يمكن القول بأن هذا الاتجاه يتفق مع أي طريقة من طرق اختيار الحكام، ولذلك فهو يمكن أن يرر الطريقة الديمقراطية في اختيار الحكام (الانتخاب)، كما يمكن أن يرر أي طريقة لا ديمقراطية في اختيار الحكام، إذا استطعنا أن نثبت أن هذه الطريقة اللاديمقراطية في اختيار الحكام تتناسب مع الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أرادها الله لشعب ما.

لكن هذا الفكر السياسي بدوره لم يكتب له الاستمرار والبقاء، لأن السلطة المطلقة للملوك قد طغت واستبدت وارتكبت الكثير من الآثام، فبدأ التفكير جدياً في سند أو أساس للسلطة السياسية يجعلها بعيدة عن الملوك، وهو ما ينقلنا إلى النظريات الديمقراطية. تقوم النظريات الديمقراطية على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، وبذلك لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة للجماعة التي تمسكها، وعليه، فكل حكومة لا تستمد سلطتها من الشعب هي حكومة غير شرعية، هذا يعني أن سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا استمدت من الشعب. إلا أن اختلافاً قد حدث حول تفسير معنى (الجماعة) أو (الشعب) (مصدر السلطة)، الأمر الذي أدى إلى وجود ثلاثة مذاهب أو تفسيرات للديمقراطية، ومن ثم ثلاثة مفاهيم للشرعية الديمقراطية.

فبالنسبة إلى روسو وتلاميذه، فإن السلطة (السيادة الشعبية) لا تتجزأ بين أفراد الشعب، بحيث يملك كل فرد جزءاً منها، وتعتبر كل حكومة لا تأتي عن طريق الانتخاب هي حكومة غير شرعية. والمفهوم الآخر يرى في الأمة أنها صاحبة السلطة، وهي تمارسها بوساطة ممثليها الذين تعينهم. أما التفسير الثالث فقد حدد مفهوم (الجماعة) أو (الشعب) ب(البروليتاريا) أي الطبقة الاجتماعية أو الأفراد الذين يشكلون الأكتريية في المجتمع. وهم في الوقت نفسه الأكثر استغلالاً. وعليه، فإن الشرعية الديمقراطية، تعني وفق هذا المفهوم، أن السلطة تأتي من هذه الطبقة، وهي وحدها التي تختار من ينوب عنها في ممارستها للسلطة، وقد استوحى أصحاب هذا المفهوم عناصره من الفكر الماركسي.

وهكذا يتضح لنا أن تاريخ الفكر السياسي والممارسة السياسية كذلك، عرفا أكثر من مصدر للشرعية، فهذا التنوع والاختلاف في مصادر شرعية السلطة والنظام دليل على إمكانية انتقال السلطة وتحولها وفق تحول مصادر شرعيتها، ومن ثم وفق تحول إيديولوجية النظام السياسي الذي تقوم عليه السلطة، سواء عن طريق العنف المسلح، أو عن طريق التطورين الاجتماعيين أو الاقتصادي الطبعي.

## أسباب ضعف وانهيار الشرعية:

✓ السبب الدستوري القانوني: قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق، إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية

✓ التغيير السياسي والاجتماعي: إن إشكالية الشرعية لدى البعض الأخر هي أزمة تغيير، والكشف عنها يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، فهي غالباً ما تحدث في فترات التحول في البنيان الاجتماعي برمته، وتعرض مكانة البنى التقليدية الرئيسة للتهديد إبان فترة التغيير.

✓ الاستقرار: إن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر، إذا ما انهارت فاعليته لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، كما هو الحال في البلدان المتخلفة، حيث كثيراً ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطوير.

✓ هشاشة السلطة: انحسار مكانة السلطة وهبتها نتيجة لضعفها، إذ كثيراً ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام والسلطة، في نظر أفراد المجتمع، نتيجة لهذا السبب، وغالباً ما يقرب ذلك بعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطن بالسلطة.

✓ عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع: هنا يكون للتفاوت واللامساواة، إذا ما بلغ درجة من الشدة، السبب المباشر في حدوث أزمة الشرعية للسلطة والنظام. فحيثما تمارس الأنظمة السياسية التمييز بين المواطنين أمكن القول بأن النظام تعوزه الشرعية تجاه من يمارس ضدهم التمييز.